العدد (1634) السنة السابعة -الاربعاء (21) تشرين الاول 2009 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

ردود أفعال على (دعوة للتبرع.. ائتلاف دولة القانون)

عادة ما تشهد اية انتخابات نيابية في مختلف انحاء العالم انتهاكات من هنا وهناك بخصوص هذه الفقرة او تلك، لكنها في معظم الاحيان لاتشكل خرقا فاضحا للقوانين الانتخابية أو المعايير والاعراف المتفق عليها في اطار السلوك الديمقراطي لبناء مجتمع ديمقراطي. و قبل ان تشرع الحملات الاعلانية للانتخابات النيابية العراقية ابوابها بدأنا نشهد ما يمكن اعتباره خرقا للآليات الديمقراطية التي يتوجب الالتزام بها كنموذج للرغبات المعلنة لبناء العراق الديمقراطي.

الاعلان المنشور في جريدة البيان في مربعها الذهبي (العدد ٣٣٢ في ١٩/١٠/ الجاري) اثار الكثير من التساؤلات حول مشروعيته اولا وتناغمه مع تعليمات المفوضية العليا للانتخابات خصوصا وانه صادر عن كتلة لها وزنها في الشارع العراقي،فضلا، عن ان عنوانها يشير الى بناء دولة القانون.

بغداد /ايناس طارق

محسن السعدون: الكتل التي لاتملك المال لتمويل حملاتها الانتخابية من الافضل ان لاتشارك في الانتخابات

نور الدين الحيالي: الغرض من اعلان التبرعات لقائمة دولة القانون ربما يكون سياسيا

وائل عبد اللطيف: الأفضل ان يجمع حساب المصرف ويقارن مع ما أنفق من مال في الحملات الادعائية

عبد الخالق زنكنة: لانريد ان تكون تلك التبرعات غطاءا لصرف اموال المال العام

ميسون الدملوجي: من حق المواطن ان يسأل المسؤول من اين لك هذا؟

علي الاديب: رفض الاعلان بمثابة حرب اعلامية

التبرعات قانونيا

مديرة احدى المدارس في بغداد طلبت تخصيص مبلغ مقداره ٦٠ الف دينار فقط لاغير لترميم واصلاح بعض الابواب الداخلية لصفوف المدرسة.الطلب قدم الى وزارة التربية، لكن الوزارة رفضت ذلك بحجة عدم وجود تخصيص مالي في ميزانية الوزارة لعام ٢٠٠٩، بعد ذلك حاولت مديرة المدرسة معالجة الامر بتقديم طلب اخر لكن هذه المرة بالسماح لها بجمع تبرعات من الطلاب والهيئة التدريسية، ووجه الطلب بالرفض ايضا، والسبب لان مسألة جمع التبرعات غير مسموح بها قطعيا في القانون العراقي ولا يمكن السماح لاي جهة او دائرة حكومية فعل ذلك او استغلال المواطن باي شكل من الاشكال.

دعوة للتبرع

الاعلان المنشور في جريدة البيان اعلان مضمونه الاتي ((دعوة للتبرع، ائتلاف دولة القانون \ ندعو ابناء شعبنا العراقي الحبيب للتبرع دعما للحملة الانتخابية لائتلاف دولة القانون عبر فروع مصرف الرافدين والمصارف العراقية الاخرى في المحافظات باسم: ائتلاف دولة القانون رقم الحساب (١٢٥٠) فرع رقم (٣٨٦) شاكرين تعاونكم لدعم الائتلاف الذي يسعى لبناء دولة القانون في عراق موحد ذي سيادة كاملة تسوده الكرامة والعدالة وحقوق الانسان.

آراء النواب

ووقوفا عند شرعية وقانونية مثل هذا الطراز من التبرعات ارتأت المدى أن تستطلع آراء ممثلي الشعب في مجلس النواب الذين تباينت وجهات نظرهم حول هذا الموضوع

محسن السعدون: غير معقول!

علق محسن السعدون عن قائمة التحالف الكردستاني قائلا: الحزب أو الائتلاف الذي ليس لديه امكانية مادية لدخول العملية الانتخابية يفترض به ان لايشارك فيها، فليس من المعقول ان يعتمد على ما سوف يجمعه من اموال المؤيدين والانصار، لتمويل حملة الدعاية الانتخابية،وقد تكون الغاية من هذا الاعلان هي افهام انصار ومؤيدي الائتلاف انهم يمرون في ضائقة مادية وعلى الاغنياء التبرع لمساعدتهم، لكن في الوقت ذاته هذه الدعوة لاتلزم المواطن التبرع رغما عنه،حتى لو كان من يطلب ذلك الحزب الحاكم

نور الدين الحيالي:للاعلان أبعاد سياسية

فيما علق النائب نور الدين الحيالي قائلا: لااحد يعترض على من يريد التبرع لاي جهة سياسية كانت،لكن هذا الاعلان قد تكون وراءه ابعاد سياسية، الغرض منها تالتمويه على الرأي العام والشارع العراقي، بخصوص استخدام المال العام خصوصا ان من قام بهذا الاعلان هو حزب الدعوة وهو الحزب الحاكم، ولو كان الاعلان من حزب صغير وليس هذا الحزب لقلنا من حقه ان يجمع التبرعات لتمويل حملته الانتخابية،وسابقا كانت تجمع التبرعات باعذار مختلفة تارة لشراء القرطاسية وتارة اخرى لجمع تبرعات للمتضررين جراء الحروب، لكن ما يحدث الان غير مفهوم، وفي حالة القول ان بعض الاحزاب قد لاتريد التمويل من الدول الخارجية حتى تكون بعيدة عن اتباع سياستها، وتكون حرة في ادارة شؤون الدولة العراقية فهذا الامر متروك لذوي الامر للاجابة عنه

وائل عبد اللطيف :الاعلان ظاهرة جديدة

وأكد النائب وائل عبد اللطيف : ان طرح مثل هذا الموضوع هو سابق لاوانه،وما يحدث في طرح هذا الاعلان لتمويل حملة دعائية انتخابية هو ظاهرة جديدة لم يتعود عليها المواطن العراقي،الذي هو بحاجة الى الوعي الانتخابي، وحقيقة نحن نسأل من اين سوف تجمع هذه التبرعات؟ من المواطن الذي يعيش في حالة من الفقر والبؤس والحاجة؟، اليس المواطن هو احق بجمع تبرعات تساعده في العيش في مستوى معيشي افضل بدلا من البطالة وما شاكل؟. وهناك نقطة مهمة جدا تبعد كل ما قد يقال عن هذه الاموال،هي متابعة رقم الحساب الذي نوه عنه في اعلان ائتلاف دولة القانون، لمعرفة مدخراته مقابل ماانفق من اموال في الحملة الدعائية الانتخابية،وهنا سوف توضع النقاط على الحروف بشكلها الصحيح.

ميسون الدملوجي: مخاوف كبيرة

علقت النائبة ميسون الدملوجي من القائمة العراقية قائلة : انا شخصيا كنائبة في البرلمان عندي مخاوف كبيرة من هذه التبرعات لانه سابقا كانت تستخدم من قبل النظام السابق،كذريعة لاجل بناء مساجد او الكثير من الذرائع التي تعود عليها الشعب العراقي. ونحن نسال ماالذي جناه الشعب العراقي من الحكومات، وهو الذي يعاني من الفقر،البطالة، وسوء تقديم الخدمات في كافة النواحي، وارتفاع نسبة اعداد الارامل والايتام؟حقيقة نقولها مرة ثانية لأي شيء يتبرع المواطن العراقي!؟،نحن نقولها بكل صراحة لانريد ان تزرع تخوفات،باستغلال المناصب لاي جهة سياسية كانت،فمن حق المواطنين ان يسالوا يوما المسؤول الذي انتخبوه(من اين لك هذا))

عبد الخالق زنكنة:التبرع للخدمات أفضل

يقول النائب عبد الخالق زنكنة من قائمة التحالف الوطني الكردستاني :من حق أي حزب فتح باب التبرعات لحملته الدعائية الانتخابية،لكن لانريد ان تكون تلك التبرعات غطاء لصرف مبالغ مالية بطريقة ما؟،مثلما حدث في انتخابات مجالس المحافظات من صرف مبالغ خيالية انفقت لطبع ولصق صور المرشحين، نحن لانريد ان نذكر ما فعلته بعض الاحزاب لتمويل حملاتها الانتخابية في ذلك الوقت،و كنا نتمنى لو ان الحكومة فتحت باب التبرع من اجل انشاء مدارس جديدة وبناء مستشفيات، او تقديم رواتب مالية واعانات للارامل والايتام،للاطفال المشردين في الشوارع بعمل مشروع يساعدهم على تجاوز الظروف الصعبة التي اجبرتهم على البقاء في الشارع،الامر يحتاج الى وقفة ودراسة وحتى لو كان قانون الانتخابات لايدين هذا العمل لكن التصرف مغاير لما تعود عليه المواطن العراقي بان الاحزاب هي من تمول نفسها لا المواطن.وما طلب من تبرع قد يثير فزع المواطن لان الطلب جاء من الحزب الحاكم وحتى لو قيل اختياري وليس اجباريا؟

علي الاديب:عمل ديمقراطي

يقول النائب علي الاديب وهو قيادي في حزب الدعوة : ان طريقة جمع التبرعات هي الطريقة الافضل لمشاركة الجمهور في دعم ائتلاف دولة القانون مباشرة، فاين الضير في ذلك؟الائتلاف لن يجبر أي مواطن على التبرع انما هو تبرع طوعي لمن يريد ان يتبرع ومن لا يريد هو حر،فضلا عن ان اسم المتبرع لا يكون معلوما لان ما نوه له هو رقم حساب المصرف فقط، فاين العمل القمعي الذي يمارس ضد المواطن؟ بالعكس هذا هو العمل الديمقراطي،ومن حق أي كتلة سياسية فعل الشيء ذاته،وكل حملة انتخابية نعلم ان فيها الكثير من الايجابيات والسلبيات وهذا الرفض الذي يحدث من بعض الاحزاب لما اعلنه الائتلاف من فتح باب التبرعات ما هو الا حرب اعلامية،وللعلم فقط ان جميع اعضاء الائتلاف موافقون على هذا الاعلان فضلا عن انه لايوجد أي قانون يمنع جمع التبرعات،واذا قيل ان الحكومة تمنع جمع التبرعات فهذا شيء طبيعي لان كل مؤسسة حكومية لايحق لها جمع التبرعات الابعد الحصول على موافقة من مجلس الوزراء،في المقابل نحن نسأل من رفض هذه الفكرة: من اين تأتي مؤسسات المجتمع المدني بمواردها المالية؟ نحن نجيب ايضا اما من الاشتراكات التي يدفعها الاعضاء او من الهبات والهدايا المقدمة للمنظمة.

عابدة أحمد:ما الغاية من ذلك؟

بينما قالت النائبة عابدة احمد عن الائتلاف الوطني العراقي سوف اعبر عن ذلك بنفسي بعدة جمل اتمنى لو تنشر كما اقولها: لو كنت انا متقدمة ومرشحة للمشاركة في البرلمان القادم، وكنت لاستطيع ان اتحمل انفاق الاموال لتغطية الحملة الدعائية الانتخابية،فلن ادخل الانتخابات لان ذلك خيرحتى لاقع في مطب لاحسد عليه.....وانا استغرب واسال ما الغاية من ذلك؟؟؟

اللجنة القانونية: لايتعارض

بينما اشار النائب خالد شواني من اللجنة القانونية الى ان الاعلان عن جمع تبرعات لاي كتلة سياسية اذا كان اختياريا وليس اجباريا فهو لايتعارض مع قوانين اللجنة القانونية وقانون الانتخابات العراقي.

آراء المواطنين

وقد عبر الكثير من المواطنين عن استغرابهم من هذا الاعلان الذي نشر في جريدة البيان،يقول سلمان محمد في العقد الرابع من عمره ويعمل كاسبا: كنت اعتقد عند قراءة جملة (دعوة للتبرع) بان الغرض من ذلك هو جمع تبرعات لمعالجة مرضى الامراض السرطانية، او بناء مستشفى جديد بدل مستشفياتنا القديمة،وعندما تمعنت واكملت قراءة الاعلان وجدت ان ائتلاف دولة القانون يريد جمع تبرعات للحملة الدعائية الانتخابية، فهل معقول ان ائتلافا كبيرا لايملك مالا،فكيف يمكن ان يحقق وعوده التي قطعها للشعب العراقي؟

اما المواطن فيصل رسن موظف، يبلغ العقد الخامس من عمره ويعمل في احدى دوائر الدولة فقال:لقد تعودنا على ان نسمع ونرى كل ما هو جديد في بلدنا لكن ان نجمع تبرعات لحزب ما فهذا ما لانريده! نحن نريد من الاحزاب والكتل ان تعطينا لأن تأخذ منا!، لاننا قدمنا الكثير من التضحيات ان كانت بالمال او بالنفس،ولم ناخذ منها أي شيء بالمقابل غير الوعود التي كتبت حبرا على ورق.

بينما تقول شيرين محمد ارملة وربة بيت : لماذا لاتنشر الاحزاب دعوة لجمع تبرعات للنساء الارامل والاطفال الايتام،فاي حزب هذا الذي يريد ان نجمع له تبرعات ونحن نأخذ من الرعاية الاجتماعية ١٢٠ الف دينار لاتكفي لسد رمق العيش او دفع ايجار منزل تعلو جدرانه الرطوبة، كيف يمكن ان نتبرع ونحن لم نحصل على جزء يسير من حقوقنا كمواطنين نستحق العيش بسلام وبمستوى اجتماعي في بلاد تطفو على بحيرة من النفط،فمن يتبرع لمن؟ نحن كل يوم نطلب زيادة في الرواتب لكن لامجيب وكأن مطالبنا لايمكن ان تتحقق الا بامتلاك مصباح علاء الدين!

اما المواطن علي هاشم الذي يعمل سائق اجرة فيقول: عندما قرأت الاعلان كنت اعتقد انه حملة لجمع تبرعات لمد شبكة انابيب مياة صالحة للشرب بدل انابيب الشبكة القديمة التي تآكلت وثقبت واختلط ماء المجاري بالماء الصالح للشرب لكن وجدت نفسي حائرا،واتساءل كيف يمكن لحزب ان ينافس في الحملة الانتخابية وهو لايملك مالا يدعمه ويمول حملته الدعائية؟

للعلم فقط

البعض من النواب رفض التصريح فيما يخص هذا الموضوع قائلين ان الوضع لايسمح الان بقول ما نريد قوله ولنترك الامور كيفما هي،ونحن مستعدون للتصريح حول أي موضوع الا ما يخص موضوع الاعلان.

مواطنون يشكون من تجاوزات عناصرها ومسؤولون يعدون بالحد من هذه الظاهرة

سيطرات: مواكب المسؤولين ونزق بعض المواطنين مشكلة حقيقية

بغداد / ليث محمد رضا

تصوير/سعد الله الخالدي

مشكلة حقيقية بدأت تفرض نفسها وتثير الكثير من التساؤلات حولها، الا وهي العلاقة بين المواطن ورجال السيطرات. سمعنا الكثير من القصص وقدمت الينا شكاوى متعددة بهذا الخصوص، ورغم احترامنا الشديد لرجال السيطرات الذين يسهرون على راحة المواطن وامنه وقدموا في سبيل ذلك الكثير من الشهداء والتضحيات، الا ان هذا ينبغي ان لايكون مبررا للتجاوزات على المواطنين من قبل بعض رجال السيطرات من ضعاف النفوس أو من الشباب الذي يعتقد بان المكان الذي يوجد فيه يمنحه حق التعامل مع المواطن بخشونة او الاعتداء عليه. وهي سلوكيات مرفوضة وينبغي التوقف عندها ومعالجتها من قبل المسؤولين. وفي غير هذا هناك الكثير من المعاناة التي يعانيها رجال السيطرات العسكرية، بسبب سلوكيات المسؤولين ومواكب سياراتهم التي لاتحترم قانونا أو سيطرة.

شهادات

يقول المواطن علي رباط (يعمل سائق كيا): انه خلال عمله شهد كثيرا من التجاوزات من قبل بعض رجال السيطرات كان هو، في احدى المرّات ضحيتها، فالبعض من منتسبي السيطرات يتحرشون بالعوائل و يستفزون المواطن فقد استوقفتني ذات مرّة احدى السيطرات الامنية حيث كان معي خط طالبات في طريقي الى الجامعة، و اخذ احدهم يوجه الاهانات لي ثم طلب مني ان اغني و اجبرني على ذلك لكي يسمح لي بالمرور و بعدها انهال علي بالشتائم و طلب مني المضي بعد ذلك و اضاف رباط: ان مثل هذه العناصر المسيئة تضّيع تعب منتسبي القوى الامنية. اما المواطنة (.....) فقد قالت:عند مروري من السيطرة الموجودة في شارع السعدون حيث كنت استقل سيارتي قام احد عناصر السيطرة بأستيقافي عن طريق الضرب على غطاء محرك السيارة و جاء بالقرب مني و مدّ رأسه بشكل وقح من نافذة السيارة القريبة مني وعندما سألته عما لو اراد التفتيش اجاب انه يريد ان يتفرج!!.اما المواطن ابو سجاد فقال: انه كان شاهداً على حالة تجاوز حصلت امام عينه في احدى السيطرات عندما قام احد عناصر السيطرة بممازحة المواطن الذي كان يستقل سيارته وعندما رد المواطن على المزاح بالمزاح قام الجندي بأنزاله من السيارة واهانه بالضرب، ثم قامت مجموعة من الجنود بالاشتراك في ضربه ثم حملوه و وضعوه بصندوق سيارة الهمر العسكرية. اما المواطن مصطفى جابر فقد اشتكى من ان بعض عناصر السيطرات يتسببون بالزحامات المرورية من خلال قطعهم للشوارع بشكل كيفي.ان هذه الحالات التي ذكرت نموذج لكثير من الحالات التي ربما لم ترصد اعلاميا والتي تحدث لنا عنها مواطنون و من الجدير بالذكر أن جميع من تحدث عن التجاوزات قال ان هذه الحالة محددة ببعض عناصر الاجهزة الامنية و ليس كلهم و ان الجهد الامني في اطاره العام هو مبارك من قبل المواطنين. بينما قال لنا الملازم اول عدي شياع امر نقطة سيطرة جسر الجمهورية من جهة الرصافة:ان بعض المواطنين يستفزون العناصر الامنية والجندي هو بشرلذلك نحن نوصي كافة منتسبينا في هكذا حالات بضبط النفس وعدم الرد بل اتباع الطرق القانونية وتبليغ ضابط السيطرة لكي يقوم بحل المشكلة و اضاف اننا لا نقبل بالعنصر المسيء بيننا ونقوم بتبليغ المراجع ومعاقبته و احالته لمجلس تحقيق و اكد ان بأمكان المواطن الذي يتعرض لتجاوز من قبل السيطرة ان يبلغ ضابط السيطرة او يتصل بالارقام الهاتفية المنتشرة بالسيطرات لوزارتي الداخلية والدفاع والمخصصة للشكاوي. ويؤكد امجد محمد من امن وزارة الداخلية: ان الذي يتجاوز على المواطن فهذا بسبب سوء تربيتهِ واضاف ان علاقتنا بالمواطن جيدة جداً. اما جبار فاضل النائب عريف في قاطع نجدة الكرادة فقد اكد: ان العلاقة مع المواطنين اكثر من جيدة لكننا نعاني من بعض المواطنين الذين لا يتعاونون مع الشرطة التي وجدت لخدمتهم بحق.

معاناة السيطرات الامنية

كان حريا بنا ونحن نطرق مثل هكذا موضوع ومن اجل توخي الحيادية بالتحقيق في وضع السيطرات و المفارز وغيرها من التفاصيل التي تمثل الجهد الامني للدولة و مدى قانونية او التزام عناصرها بالقانون في تعاملهم مع المواطن ان نتحدث عن سلوك باقي افراد المجتمع بما فيهم المسؤولون والمواطنون على حد سواء، ومدى تعاونهم والتزامهم القانوني في التعاون مع العناصر الامنية، و هل هناك ثمة تجاوزات تتعرض لها العناصر الامنية من الممكن ان تؤثر على الاداء الامني. خصوصا من قبل من يعتقدون انهم صاروا فوق القانون او بمعنى ادق فوق المجتمع فيؤدي ذلك بالنتيجة الى اضعاف ثقة المواطن بالنظام السياسي بالمجمل. منتسبو وضباط في الجيش والشرطة تحدثوا للمدى عن معاناتهم سيما في المناطق المهمة من بغداد من مواكب المسؤولين وحتى من ضباط في الاجهزة الامنية عندما يكونون في اجازة او خارج الواجب، فانهم لا يحترمون السيطرات التي يمرون بها متحصنين بمنصبهم وعلا قاتهم، ومن الجدير بالذكر ان جميع الذين تحدثوا لنا اشادوا بتعاون اغلب المواطنين مع السيطرات الامنية. المنتسب محمد جمال في الشرطة الاتحادية طلب عدم ذكر مكان سيطرته قال: انه يكلف بواجب في سيطرة في احدى مناطق الرصافة ببغداد و انه يعاني من تجاوز مواكب المسؤولين وعدم احترامهم للسيطرة كما قال. وانهم يعانون اكثر ممن يأتون بلا علامات تشير الى كونهم مسؤولين، فيأتي مثلاً المدني ويدخل في (السايد) العسكري وبمجرد ايقافه يتناول الهاتف ويتصل بالآمر و اكد، ان مثل هذه الحالات كثيرا ما حدثت و مازالت مستمرة. كما تحدث مواطنون في منطقة الباب الشرقي ان هذا الموضوع هو حديث الساعة بينهم على حد قول البعض. يقول المواطن فادي خالداحد الشهود على حالة تجاوز: عندما مر موكب الوكيل الاقدم في وزارة الداخلية عدنان الاسدي و توقف في ساحة التحرير ترجل احد افراد الحماية وقام بالاعتداء على احد المواطنين بالضرب و الاهانة وبعد تدخل الضابط من شرطة النجدة الموجود في الساحة لتخليص المواطن اخذ الحماية يصرخون بوجه الضابط انهم حماية و حذروه من التدخل ثم ركبوا سياراتهم و مضوا مسرعين كعادتهم بعد ان اهانوا المواطن و هددوا امن المدينة. يقول احد الجنود:كنت واقفا في احدى السيطرات فمّرت سيارة فأشرت لها بالتوقف، وتبيّن انها كانت تعود لاحد ضباط الجيش، لكن اشارتي سببت لي الكثير من المشاكل من الضابط الذي هددني كما لوكنت قد ارتكبت جرما. فيما قال الجندي علاء عزيز: ان تصريحات رئيس الوزراء بخضوع الجميع للقانون لم تطبق و المواطنون يعبرون بكل صراحة عن استيائهم من المواكب التي تتجاوز عليهم و نحن بدورنا نوصل صوتهم للمسؤولين. اننا نتعاون مع رجال المرور للتخفيف من عبء المواكب الهوجاء على المواطنين.

سيطرة تعيد موكب مسؤول مخالف

مجلس النواب

يقول النائب عامر ثامر عضو لجنة حقوق الانسان في مجلس النواب: اننا و خلال استضافة السيد وزير الدفاع طرحنا الموضوع بشكل و اضح وطالبنا بالعمل على وضع حد لتلك التجاوزات التي يتعرض لها المواطن وقد وعدنا بكتابة لائحة بحقوق الانسان العراقي و تعليقها في كل السيطرات، كما وصف الذين يقومون بمثل هذا العمل بانهم لم يستوعبوا التحول الديمقراطي الذي شهده العراق حتى الان. لقد شددنا على ضرورة انزال العقوبات القانونية اللازمة بمثل هؤلاء لانهم يتعرضون لكرامة المواطن التي لن نسمح بأهانتها. و عن مواكب المسؤولين قال: ان مجلس الوزراء اصدر تعميما بخصوص خضوع الجميع للقانون و ان المسؤولين مشمولون بالالتزام باحترام السيطرات و الامتناع عن السير بعكس الاتجاه و قال ان المسؤولين واعضاء مجلس النواب ينبغي ان يكونوا قدوة في احترام القوانين والالتزام بها وليس العكس.

وزارة الداخلية

وأقر اللواء عبد الكريم خلف الناطق الرسمي بأسم وزارة الداخلية بوجود مثل هذه المشكلة وقال للمدى: ان وزارة الداخلية تحاول الحد من تلك التصرفات التي تسيء الى سمعة السيطرات الامنية و القيام بأداء واجباتها بالشكل المطلوب من الناحية الامنية لزرع الطمأنينة في نفس المواطن العراقي الذي هو بحاجة الى الاطمئنان،فليس من المعقول ان نسكت عن تلك التجاوزات لان المواطن هو الهدف الاساس و المعيار الاول لاستتباب الامن و نحن نهيب بالمواطنين في حالة حدوث مثل تلك التجاوزات خارج اطار الواجب المعروف الاتصال بأقرب سيطرة او بأرقام وزارة الداخلية المنتشرة و المدونة على لوحات معلقة قرب كل سيطرة امنية داخل العاصمة وفي باقي المحافظات. و بشأن مواكب المسؤولين اكد اللواء انه تم تبليغ كافة السيطرات بخضوع كل من يمر بها لاجراءات السيطرة من دون استثناء مهما كان منصبه او مقامه او رتبته و منع المواكب من تشغيل صفارات الانذار ومنع المواطنين من السير بجانب المواكب.